

Distr.: General
5 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية
العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدّم من لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في
صحة المرأة والطفل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* صدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070115 311214 14-65863X (A)



البيان

يتقاسم الشركاء الستة - مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق ورفاه الطفل، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (مكتب اليونسيف لدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في المرأة والطفل - الهدف الأساسي المشترك وهو استدامة القضاء على الممارسات الضارة عموماً وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بوجه خاص، حيث إن تلك الممارسات تضر بالنماء النفسي للمرأة والطفل في أفريقيا وبحقوق الإنسان المتعلقة بهم.

إن الممارسات التقليدية الضارة هي أشكال من العنف البدني والنفسي الذي يقوض سلامة النساء والأطفال، خصوصاً الفتيات، جسدياً وعقلياً، بسبب الوضع الأدنى الذي يقعون فيه داخل الفئات الاجتماعية. ويدخل في تلك الممارسات جميع أشكال السلوك، وما يترافق معها من مواقف تؤثر سلباً في الحقوق الأساسية اللازمة للنساء والأطفال.

وثمة حاجة إلى زيادة التعاون على بلوغ هدف مشترك، وهو ضمان تشجيع اتباع نهج شامل يستند إلى حقوق الإنسان في الترويج للقضاء على الممارسات المذكورة. ويشمل ذلك المواءمة بين الأطر والآليات القانونية القائمة، وإنفاذ القوانين لدى التصدي للممارسات التقليدية الضارة داخل إطار الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (١٩٩٩)، خصوصاً المادة ٢١ المعنونة "الحماية من الممارسات الضارة الاجتماعية والثقافية"، جنباً إلى جنب مع إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا الذي وضعه الاتحاد الأفريقي (٢٠٠٨). والنداء الجديد الداعي إلى السعي إلى تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تهيئة بيئة ملائمة للأطفال في أفريقيا، خصوصاً الالتزام السادس المقدم من الدول الأعضاء بضمان فرص الحياة، والالتزام الثامن المقدم منها بتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى توفير حماية تامة للأطفال من جميع أشكال الإيذاء، والإهمال، والاستغلال، والممارسات الضارة (٢٠١٢). وتجدد الإشارة أيضاً إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، الفقرة ٣ من المادة ٢٤ التي تدعو "الدول الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير الفعالة والملائمة بغية إلغاء الممارسات التقليدية التي تضر بصحة الطفل". كما تجدد الإشارة إلى الفقرات (أ) و (د) و (ط) و (ي) و (م) من المادة ٢٣ من الميثاق الأفريقي للشباب.

وشكل القرار الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد خلال تموز/يوليه ٢٠١١ في مالابو، غينيا الاستوائية، بتوصية الجمعية

العامة للأمم المتحدة باتخاذ قرار في دورتها السابعة والستين عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبتأييد ذلك القرار، خطوة جوهرية صوب ضمان تعزيز التزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في هذا الخصوص.

وكفلت الجهود المتضافرة التي قامت بها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تولى أفريقيا زمام قيادة الإجماع على اعتماد قرار "تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث" المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين.

وتفضي هذه الاستراتيجية العملية الرامية إلى تحقيق التعاون فيما بين الأطراف الستة إلى مواصلة تعزيز الجهود المتسقة والتكاملية التي تستهدف ممارسة الضغوط والقيام بأنشطة الدعوة.

وتتوخى الاستراتيجية التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر. إن عملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث هي أكثر الممارسات الضارة شيوعاً في أفريقيا. وهي مظهر من مظاهر التباين بين الجنسين، مثلها في ذلك مثل زواج الأطفال، الذي يشكل ممارسة ضارة أخرى شائعة في بلدان أفريقية كثيرة. وأصبح زواج الأطفال في الآونة الأخيرة، بعد إهماله طويلاً، عنصراً بارزاً من عناصر مناقشة التنمية في العالم.

وتُحدث المضاعفات القصيرة والطويلة الأمد الناشئة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث آثاراً سلبية في الصحة النفسية للنساء والأطفال. وأجرت منظمة الصحة العالمية دراسة حديثة (٢٠٠٦) عنوانها "تقدير تكاليف تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ستة بلدان أفريقية" هي بوركينا فاسو، والسنغال، والسودان، وغانا، وكينيا، ونيجيريا. وخلصت الدراسة إلى أن تكاليف علاج مضاعفات الولادة الناشئة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تفرض ضغوطاً شديدة على النظم الصحية في هذه البلدان. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ما بين ١٠ و ٢٠ من المواليد يتوفون في كل ١٠٠٠ عملية ولادة نتيجة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، حسب نوع التشويه (الأول، الثاني، الثالث).

وعلاوة على ذلك، قد يفضي تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى عواقب كارثية تضر بصحة النساء والأطفال، حيث يؤثر ذلك في مشاركة المرأة بنشاط في عمليات التنمية الاجتماعية والثقافية في بلدانها ويعوق تلك المشاركة.

وثمة ممارسة ضارة أخرى هي الزواج المبكر، المعروف تماماً أنه يضر بمصالح الفتاة، بالنظر إلى المخاطر الصحية الناشئة عن حمل الفتاة قبل الأوان، وحرمانها من التعليم. وكثيراً

ما يحدث ترتيب الزواج أو فرضه بدون موافقة الفتاة أو بتجاهل الحصول على موافقتها، بل وفي كثير من الأحيان يكون هناك فرق كبير في العمر بين الفتاة والزوج. ولهذه الأسباب، يحظر صراحة الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه زواج الأطفال، وهو زواج أي طفل أفريقي دون الثامنة عشر من العمر. وحسب ما أشير إليه سابقاً، ينص بوضوح أيضاً الميثاق المذكور على مراعاة أفضل مصلحة للطفل عندما تتضارب مع ما يُدعى أنه مصالح ثقافية أو دينية أو ممارسات تقليدية. ومع ذلك، ففي الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً بين النساء، تتزوج فتاة واحدة من بين ثلاث فتيات قبل بلوغ الثامنة عشر من العمر. ويتصاعد المعدل إلى مثليه بالنسبة للمناطق الريفية (٤٤ في المائة) مقابل الحضر (٢٢ في المائة) في أفريقيا. وتوجد أعلى المعدلات بين البلدان في: مالاوي (٥٠ في المائة)، موزامبيق (٥٢ في المائة)، سيراليون (٥٦ في المائة)، جمهورية أفريقيا الوسطى (٦١ في المائة)، غينيا (٦٣ في المائة)، مالي (٧١ في المائة)، تشاد (٧٢ في المائة)، النيجر (٧٥ في المائة). (المصدر: التقرير عن حالة الطفل في أفريقيا لعام ٢٠١٠، مفوضية الاتحاد الأفريقي).

الأهداف

الترويج لحقوق المرأة والطفل في أفريقيا من خلال القضاء على الممارسات التقليدية الضارة عموماً وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بوجه خاص، والترويج للممارسات التي تفضي إلى رفاه المرأة والطفل.

تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على استعراض وتعزيز السياسات والبرامج الحالية الرامية إلى القضاء على الممارسات الضارة عموماً وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث بوجه خاص، مع مراعاة التكامل في التدابير العقابية، والتدابير الرامية إلى تمكين الجماعات الناشطة في هذا الصدد من رفع الوعي الفردي والجماعي بأضرار الممارسات، والمنافع المحققة من إنائها، بغية تعزيز الإجراءات الاجتماعية التي تستهدف القضاء على تلك الممارسات.

تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على سن وإنفاذ تشريعات توفر الحماية للأطفال والنساء، خصوصاً الفتيات، إضافة إلى تنفيذ ما يتصل بذلك من التزامات أفريقية ودولية، بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مع اعتماد تلك الالتزامات محلياً.

ضمان توفير معلومات مستندة إلى الأدلة وإجراء بحوث عملية بهدف مواصلة تعزيز الإجراءات ورصد مدى تأثيرها.

دعم وضع واستعمال نظم للرصد والتقييم تكون فعالة وموثوق بها في القضاء على الممارسات التقليدية الضارة، خصوصا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر على الصعيد المحلي، بغرض رصد مدى التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء.

إجراء مشاورات ومفاوضات أفريقية رفيعة المستوى بصدد زواج الأطفال، وحسب الاقتضاء، الممارسات الضارة الأخرى، وشن حملة توعية مكثفة على كل من صعيد القارة والصعيد المحلي.

مجالات التعاون بين الشركاء الستة

توسيع نطاق المعرفة بمضمون وآثار جميع المراجع الأفريقية المهمة (الصكوك، والأدوات، والأطر) فيما يتصل بالممارسات الضارة، ومنها القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، داخل نطاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وعلى صعيد القارة.

التوعية بتنفيذ برامج تنهض بحقوق المرأة والطفل داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والترويج لهذا التنفيذ، مع ضمان "المساءلة عن الاستثمار في الأطفال" من خلال "النداء الجديد الداعي إلى السعي إلى تنفيذ خطة العمل الكفيلة بتهيئة بيئة ملائمة للأطفال في أفريقيا".

التشارك في البيانات والمعلومات المهمة عن المسائل المتصلة بالممارسات الضارة التي تؤثر في النساء والأطفال التي يتم تجميعها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء المختصين في هذا الصدد.

المشاركة في عقد وتنظيم مؤتمرات ومناسبات مشتركة، وفي أنشطة البحوث والدعوة بشأن المسائل المتصلة بالقضاء على الممارسات الضارة، والترويج للممارسات النافعة؛

إنتاج ونشر نواتج معرفية شاملة في التوقيت الملائم مع التشارك بقدر أكبر مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والاستعانة بصكوك الطاقة المتجددة من خلال إجراء المزيد من أعمال البحوث وتحليل السياسات، وبناء القدرات العملية باستعمال الأدوات المستحدثة، والدعم التقني المعد لأغراض معينة، وتقديم الخدمات الإرشادية.